



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

قسم ضمان الجودة والإداء الجامعي

سياسة المتحولين جنسياً (المثلية)

المدينة : بابل / الحلة

العنوان : غربي مدينة الحلة

على الطريق الرابط بين بابل والنجف

	تاریخ الاصدار :	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	تاریخ آخر إصدار :	رئاسة جامعة بابل الرمز 1
	تاریخ المراجعة السياسية :	القسم : قسم ضمان الجودة والأداء الجامعي الرمز : 679
	تاریخ المصادقة :	العنوان :
	العنوان :	اسم السياسة : سياسة المتحولين جنسيا
	المدينة :	رقم السياسة :
		رقم الإصدار :

سياسة المتحولين جنسيا

توقيع رئيس اللجنة

سمير يحيى راقب

توقيع عضو اللجنة

مهدى محمد علوان

توقيع عضو اللجنة

سالم حسين عليوي

صادقة رئيس الجامعة

الجنة سياسة المتحولين جنسياً

الرقم	الاسم	اللقب العلمي/العنوان الوظيفي	مكان العمل	الصفة
١	سمير يحيى راقب	م. مدير حسابات	قسم الشؤون المالية	رئيساً
٢	سالم حسين عليوي	مشاور قانوني	قسم الشؤون القانونية	عضوأ
٣	مهدي محمد علوان	مشاور قانوني	قسم الشؤون القانونية	عضوأ

((المحتوى____ات))

الصفحة	الموضوع	ت
٩	لجنة سياسة المتحولين جنسيا	
٩	قائمة التوزيع	
٩	صفحة التغيرات	
١	المقدمة	
١	المجال	
١	الفئات المستهدفة	
١	المسؤوليات	
	التعاريف والمصطلحات	
٥	الأهداف	
٥	ظهور وتطور مفهوم الحريات الأكاديمية	
٦-٧	الوصف	
٥	الأسباب الموجبة لوضع سياسة حرية الأكاديمية	
٨	المصادر	

(قائمة التوزيع)

ت	جهة التوزيع	اسم المستلم	التوقيع
١	مكتب رئيس الجامعة		
٢	مكتب مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية		
٣	مكتب مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية		
٤	الكليات كافة		
٥	قسم ضمان الجودة والأداء الجامعي		
	مراكز وأقسام الجامعة		

صفحة التغييرات

بحث يتضمن (المتحولين جنسياً/المثلية)

من قبل

سمير يحيى راقب

رئيساً

مهدي محمد علوان

عضووا

سالم حسين عليوي

عضووا

المقدمة:

تعتبر ظاهرة المثلية ظاهره اجتماعيه قد تطورت في الوقت الحاضر بشكل واضح وملموس وعلى المستوى دول العالم وقد برزت في الدول المتطرفة (الاوربيه) بشكل واضح للأسباب الاجتماعية والدينية والأخلاقية وقد أكدت ذالك الدراسات من قبل كتاب ومتقين وأطباء ونظراً لأهمية الموضوع تناول بحثنا مجموعة من المواضيع المبنية في البحث وكما يلي

المتحولون جنسياً.. كيف ولماذا يرفضهم المجتمع؟

تعد ألمانيا من الدول التي يتمتع فيها المتحولون بالكثير من الحقوق، ففي عام ١٩٨٠ منح المتحولين الحق في تغيير الاسم وخانة النوع في بطاقة الهوية، وعام ٢٠١١ الغي شرط العقم الدائم وإجراء العمليات الجراحية. هذا باختصار على مستوى القوانين، فماذا عن المتحولين أنفسهم وكيف تتم معاملتهم من عائلاتهم ومن الناس في الشارع؟

صراع الشعور بالاختلاف والأدوار "الطبيعية" في المجتمع!

تقول نعومي ٢٩ سنة (امرأة متحولة) بأنها دائمًا كانت تشعر أن هناك خطب ما: "عند عمر ١٨ ظننت أنني مثلية وكنت غاضب لأنني لا أستطيع الوفاء بالدور الاجتماعي المتوقع مني تجاه المجتمع والأسرة. ومع بلوغي سن الـ ٢٥ ، وبعد الكثير من البحث والقراءة اكتشفت أنني لست رجلًا مثلية، بل إنني لست رجلاً بالأساس، فالامر لا علاقة له بميولي الجنسية، ولكن بهويتي الجنسية. من هنا عرفت الفارق بين الهوية الجندرية والميول أو التوجه الجنسي، فالأولى تعني من أنت (رجل أم امرأة أم جنس ثالث) والثانية تعني إلى أي نوع تتجذب جنسياً.. وبالتالي الميل الجنسي يصف نوع العلاقة، أما هوية النوع فتعني كيف تشعر وكيف تعرف نفسك.".

أما هنري ٤٤ سنة (رجل متحول) عاش تجربة مختلفة كونه كان سيدة، يقول: "عُرفت منذ صغرى أنني ولد، كنت أحب اللعب مع الأولاد وأفهمهم أكثر من الفتيات، لكنني لم أستطع أن أفعل شيئاً، فألفيت بما كان متوقعني اجتماعياً من أدوار، وأكملت حياتي كأنني وتزوجت وأنجبت. كنت طوال الوقت أحاول أن أكون امرأة جيدة كزوجة وأم، وعانيت في زواجي، وتجاهلت شعوري بأنني رجل وظننت أنني مهووس، وفي عمر ٣٩ كنت قد فهمت تحديداً من أنا."

ردود أفعال الأهل والاصدقاء

لم يكن الأمر سهلاً بالنسبة لعائلة نعومي وأيضاً هنري، فكلهما عانى مع أسرته، حتى أن شقيق نعومي المحافظ أوقف كل تواصل معها، ومازالت والدتها تصر على مناداتها باسمها القديم، أما شقيقتها ووالدتها أصبحا مع الوقت أكثر اعتماداً وتفهماً بل وتسامحاً، وقد بدأت معاناة نعومي مبكراً عندما أعلنت "أنه مثلية" فلم تتقبل العائلة الأمر في البداية أيضاً.

اما هنري فكان يخشى على ابنته التي كانت تبلغ الـ ١٤ عام عند قيامه باعلن هويته الحقيقة، وخففت الفتاة من أنه لن يكون هناك "ماما"، ولكن بعد تحدثها إلى الأطباء النفسيين عرفت أن هذا أمر عادي يحدث، وأن كل شيء سيكون على ما يرام، فكانت أكثر تفهماً حتى أنها تدافع عن والدتها (التي أصبحت رجلاً لاحقاً) أمام جديها.

لا أضع الماكياج كي لا يظهر تحولي واتعرض لللذى !

معاناة نعومي وهنري بدأت مذ كانوا بالمدرسة، حيث لم يتقبل التلاميذ من رفاقهما اختلافهما، مما عرض نعومي (الذي كان ولد خجول) للنبذ (فاتجهت لكتابية الشعر وعزف الموسيقى)، أما هنري الذي تعرض للضرب أكثر من مرة (عندما كان فتاة مراهقة) يقول: "الآن مع مظاهري الرجولي لا يعترضني أحد."

ومازالت نعومي تعاني، فصوتها أكثر عمقاً، لذا كان يصحبها هنري دائمًا، وقررت لبس الملابس المحايدة وعدم وضع الماكياج كي لا تثير حفيظة الناس ويدركون تحولها فيحاولوا إيدانها.

فيما يتعلق بالعمل، تقول نعومي أنها كانت تعمل صحافية وكانت الأمور تسير على ما يرام، وعندما أخبرتهم أنها بصدّ التحول قاموا بالغاء العقد وقالوا أسباب أخرى، بعدها انتقلت إلى وكالة أخرى وكانت في القلب من عملية التحول، وظنوا أنها "رجل مثلي" وكانت الأمور بخير، وبعد إعلانها تحولها قاموا بتغيير اسمها وأسميلها وسمحوا لها باستخدام حمام السيدات، هذا على المستوى الرسمي، لكن على المستوى غير الرسمي بدا يظهر نوع من عدم التقدير من زملائها ورؤسائها: "لم يعودوا يأخذوني على محمل الجد وإن افترحت موضوع لكتابه يتغاهلوني ولم آخذ حتى مستحقاتي المالية".

وتضيف نعومي أنها عندما تقدمت بعد ذلك إلى العمل وقدمت نفسها منذ البداية على أنها إمرأة متحولة كانت الأمور أفضل كثيراً. أما هنري فكان رب العمل أكثر وضوحاً معه وقال له: "لا يمكنك البقاء في العمل، فجراحت التحول تقضي تعاطيك هرمون التوستيرون، وبالتالي من المتوقع أن تكون أكثر عصبية وعنفاً"، وصرفوه من العمل لهذا السبب.

هل التحول الجنسي مرض؟

رغم تراجع منظمة الصحة العالمية عن تصنيف المثلية على أنها مرض، إلا أنها مازالت تصنف التحول الجنسي كمرض عقلي، وهذا ترفضه نعومي ورفيقها هنري، فهذا يعيق إصدار القانون الذي ينظم حقوق المتحولين جنسياً في ألمانيا، وهذا ما دفع العديد من المتحولين جنسياً إلى رفض القيام بإجراءات التحول القانونية كونها تشرط مراجعة اثنين من الأطباء النفسيين ليقرروا ما إذا كان الشخص بالفعل يستحق أن يغير هويته الجنسية وأسمه في البطاقة الشخصية من عدمه. هذا التقرير في النهاية هو بمثابة إقرار من الأطباء بأن هؤلاء الأفراد "مرضى" بالتحول ويحق لهم تغيير هوياتهم وأسماءهم.

لماذا يخاف الناس من مجتمع "الميم" بشكل عام؟

أجمع كل من هنري ونعومي على تفهمهما التام لخوف الناس المرضي من مجتمع LGBTQ نظراً لتفهمهما الأسباب الكامنة وراء هذا الرهاب، والتي تنحصر لديهما فيما يلي:

- 1-المتحولين بالتحديد شكلهم يبدو مختلف عن غير المتحولين، ففي أحياناً كثيرة يظل شكل الوجه أو المظهر الخارجي خليط بين الذكورة والأنوثة، وقد ينزعج الناس من ذلك حد الإشمئزاز، لأنهم تعودوا على ما هو طبيعى بالنسبة لهم.. تقول نعومي: "ينزعج الناس مني عندما أبدأ بالحديث ويكتشفوا أن صوتي عميق وأقرب لصوت رجل."
- 2-كثير من الناس لا يحبون المختلفين عنهم أياً كان نوع الاختلاف (الدين أو العرق أو الجنس.. الخ)، وهنا يظهر ما يمسى بالتمييز المركب، فمثلاً في المجتمعات الغربية يعني المتحول الأسمى البشرة أكثر من المتحول الأبيض، وهذا.
- 3-يرتعب الناس من فكرة أن يكونوا هم أنفسهم مثليين، مثلًا فيما يسمى (بـ... جاي بانيك...) وهذا لا يعني أنهم أنفسهم بالفعل مثليين، لكنهم يرون ما يتعرض له المثلي أو المتحول من إضطهاد لذا يخافون تلقائيًا أن يكونوا مكانه يوم ما، فيبدرون وبشكل مبالغ فيه بمهاجمة المتحول أو المثلي لنفي أي شبهة محتملة حولهم، أيضًا هي فرصة أخرى ليمارسوا رغبة الظهور بمظهر الأفضل والأصلح والأكثر طبيعية.
- 4-يلعب مستوى ونوع التعليم ودرجة الانفتاح دوراً كبيراً في مدى تقبل الناس للمختلف وللآخر بشكل دائم، ولمجتمع LGBTQ بشكل خاص، فالقراءة المستفيضة ومعرفة المزيد عن الأمر تحدث فارقاً في هذا الصدد. كما أنه في حال توفر المعرفة الكافية يستطيع الفرد معرفة إن كان فعلاً ينتمي لمجتمع "الميم" من عدمه وبالتالي لا يكون هناك خوف من أي شيء.

٥- يلعب الموروث الديني أحياناً دوراً كبيراً، فثقافة البلد هنا مسيحية حتى وإن لم يذهب الكثيرون للكنيسة لأسباب تخصهم.
المعاناة حتى في العالم "الحر!"

تمتد معاناة مجتمع LGBTQ (المثليات والمثليين والمزدوجي الميل الجنسي والتحولين وغير المتأكدون) لتشمل مجتمعات ما يسمى بالعالم الحر، فقد أشارت دراسة صادرة عن- (Transgender Europe TGEU) أن عدد حالات القتلى المبلغ عنها من المتحولين جنسياً حول العالم بلغ ٣٢٥ ضحية لعام ٢٠١٧، وجاءت البرازيل في المركز الأول، تليها المكسيك فالولايات المتحدة الأمريكية.

وأكيدت الدراسة أن العنف ضد المتحولين ينطاطع مع محاور أخرى للقمع، مثل العنصرية والتمييز على أساس الجنس، ورهاب الأجانب، وكراهية العاملين في الجنس، والتمييز بشكل عام، ففي كل من فرنسا وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا، كان ٦٩% من القتلى من إجمالي عدد الضحايا مهاجرين (معظمهم من أفريقيا ووسط وجنوب آسيا) وأغلبية الضحايا في الولايات المتحدة من الملونين أو الأمريكيين الأصليين.

انتشرت في الآونة الأخيرة قضيّاً "التحول الجنسي"، وهي من القضايا الشائكة التي صارت مادة خصبة للبرامج التلفزيونية، التي تظلم هذه الفئة أحياناً، وهنا تقول د. رحاب العوضى، استشاري الصحة النفسية، أن المتحولون جنسياً مرضى يجب أن نتعاطف معهم وليسوا مذنبين.

وتوضح العوضى لـ"اليوم السابع"، أن المتحولين جنسياً هم مرضى سواء عضوياً أو نفسياً، وفي الحالتين ينبغي أن نتعاطف معهم أو نتركهم يتعايشون بيننا دون التشهير بمرضهم، الذي ليس لهم ذنبًا فيه.

وتتابع د. رحاب أن المتحول جنسياً هو إنسان خلقه الله عز وجل بأعضاء تناسلية أنثوية وذكورية معاً أو مع ارتفاع نسبة هرمون الذكورة أو الأنوثة عن الآخر.

وتؤكد أن أغلب حالات التحول الجنسي تكون في الصعيد والريف، حيث يصعب التفرقة أو التمييز للطفل عند ولادته، فينتج خلل في أعضاء الجسد، وبعدها يحدث خلل سلوكى، مضيفة أن هناك حالات ناتجة عن سوء التربية، ومنها مثلاً: تربية ولد وسط كثير من الفتيات تنتج أنه يشعر من داخله أنه أنثى ويتصرف على هذا الأساس ويحدث لديه خللاً نفسياً.

وتشير إلى أن هناك بعض الحالات التي يرغب فيها الإنسان التحول لنوع آخر بعد التعرض لحادثة اغتصاب والإحساس بالكراهية لنوعه.

وتتابع أن اضطراب الهوية الجنسية هو مرض لا يعلم الإنسان إذا كان رجلاً أم امرأة، كما يتولد لديه صراع دائم داخل عقله، وهو مريض نفسى يستحق المساعدة والمساندة والتعاطف، مشددة على دور الأسرة، فيجب أن تستوعب هذا المريض ولا تطرده وتتركه يتخطى بالشوارع، فيختلط بأهل السوء ويضل الطريق.

وتتابع أن هناك اختلافاً كبيراً بين التحول وبين الشذوذ الجنسي، لأن الشاذ يريد أن يظل بشكل رجل ويمارس حياته كما هي أو العكس، ولكن المتحول يريد أن تسكن تلك الأجراس بعقله وبحياته من وجهه نظره المختلفة نفسياً أنه سيرتاح إذا تحول للجنس الآخر وهنا دور علم النفس وجلساته ودراسة الحالة حتى يتم التأثير النفسي له.

وتضيف قائلة: "رفقاً بهم فهم بشر ابتلوا بالمرض مثل أي مرض، وهم بلا عائلة وبلا استقرار ولا فرصة لديهم لإنجاب أبناء يساعدونهم". "عند الكبر وأغلبهم ينتحر أو يموت على الرصيف وحيداً مشرداً".

وتشير إلى أن بعض وسائل الإعلام تشوّه صورة المتحولون جنسياً، وهو خطأ كبير، لذا يجب أن يبحثوا عن مادة أخرى للتسلية بخلاف آلام وأوجاع الناس.

قد يحصل التالي في جميع أنحاء العالم: عندما يولد الطفل، يعلن الطبيب أو الأهل أو القابلة ولادة "صبي" أو "فتاة". يحدد هذا الإعلان الذي يستمر لجزء من الثانية جوانب متعددة من حياتنا. ومعظمنا لا يشك بذلك مطلقاً.

لكن هناك من يشكك بهذا التصنيف، وهم من يتطور نوعهم الاجتماعي (أو هويتهم الجنسانية، وهي الأدوار والسلوك غير المرتبطة بالضرورة بالمزايا الجنسية البيولوجية) بشكل مختلف عن التعريفات الجنسية التقليدية عند الولادة، الأمر الذي يمنع وضعهم ضمن قوالب "الذكر/ الأنثى" الجامدة.

يجب ألا يمنع تطور نوع الاجتماعي المرء من تمتعه بحقوقه الأساسية، مثل الاعتراف به من قبل حكومته، أو حصوله على الرعاية الصحية أو التعليم أو العمل. إلا أن ذلك يحصل مع المتحولين والمتحولات، كما قد يصل إلى درجة مهينة أو عنيفة أو قاتلة في بعض الأحيان.

سجل "مشروع مراقبة جرائم قتل المتحولين والمتحولات"، وهي مبادرة لجمع وتحليل التقارير حول جرائم قتل المتحولين والمتحولات في جميع أنحاء العالم، 1731 من هذه الجرائم عالمياً بين 2007 و2014. أغلبها وحشية ومثيرة للصدمة، وتتنطوي أحياناً على تعذيب وتشويه.

يس العنف السافر الخطر الوحيد الذي يهدد حياة المتحولين والمتحولات؛ هم أكثر عرضة بنسبة 50% لاكتساب فيروس نقص المناعة (إيدز) مقارنة بباقي السكان. يعود ذلك جزئياً إلى وصمة العار والتمييز، التي تخلق حاجز تحول دون حصولهم على الخدمات الصحية. وجدت دراسات في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا ارتفاعاً ل معدلات محاولات الانتحار بين المتحولين والمتحولات، كرد فعل على التهميش المنهجي والإذلال الذي يتعرضون له.

تفرض عدة بلدان، بما فيها ماليزيا والكويت ونيجيريا، قوانين تحظر "التشبه" بالجنس الآخر – بمعنى آخر، حظر حتى وجود المتحولين والمتحولات. في بلدان أخرى، يُقبض عليهم وعليهم بموجب القوانين التي تُجرِم السلوك الجنسي المثلث.

تعطي هذه البيانات لمحنة فقط عن عوامل العنف والتمييز الرهيبة تجاه المتحولين والمتحولات. مع غياب الاعتراف القانوني بالنوع الاجتماعي الذي يختارونه والحقوق والحماية المرتبطة به، يغدو كل موقف في الحياة اليومية يحتاجون فيه إلى تقديم وثائقهم محفوفاً بالمخاطر، مع احتمال العنف والإذلال، وأدى إلى تهميش الكثيرين منهم.

يثير طلب الاعتراف القانوني بتغيير النوع الاجتماعي ذعراً أخلاقياً لدى الكثير من الحكومات، لكن من المهم خوض تلك حركة. على حركة حقوق الإنسان إعطاء الأولوية لإلغاء الإجراءات التعسفية والتمييزية التي تعرقل الحق في الاعتراف بالتحولين والمتحولات من أجل ازدهار مجتمعاتهم، والحفاظ على حقوقهم في الخصوصية وحرية التعبير والكرامة. على الحكومات الاعتراف أن من واجب الدولة لا تستمر في إنكار لحق الشعب الأساسي في اختيار هويته الجنسانية أو منعه أو تقييده بشكل ظالم.^[1]

تغير لافت

خطا المتحولون والمتحولات في السنوات الأخيرة خطوات هائلة في جميع أنحاء العالم نحو الحصول على الاعتراف القانوني بهم.

وضعت الأرجنتين، عام 2012، حجر الأساس مع قانون للاعتراف القانوني بتغيير النوع الاجتماعي حيث نص على تمكّن كل من هو فوق سن 18 اختيار هويته الجنسانية وتغيير نوعه الاجتماعي وتعديل وثائقه الرسمية دون أي موافقة قضائية أو طبية مسبقة. كما يمكن للأطفال القيام بذلك بمعرفة أوصيائهم أو من خلال عرضهم بشكل مستعجل أمام قاضٍ.

في السنوات الثلاثة التي تلت، أزالـت 4 بلدان هي كولومبيا والدنمارك وإيرلندا ومالطا حاجز كبيرة أمام الاعتراف القانوني بالهوية الجنسانية. ميزها هذا عن الدول التي إما لا تسمح للشخص بتغيير هويته الجنسانية "ذكر/أنثى" بالطلاق، أو تسمح لهم ذلك لدى استيفاء شروط معينة تشمل مثلاً الجراحة والتعقيم القسري والتقييم النفسي وفترات انتظار طويلة

والطلاق. بات بإمكان الناس للمرة الأولى تغيير الإشارة إلى جنسهم على وثائقهم ببساطة، عبر ملء الاستمارات المناسبة.

جاء هذا الإنجاز، الذي استغرق فترة تحضير طويلة، على يد أفراد شجاع كانوا على استعداد لوضع حياتهم وهو يتهم الجنسانية أمام محاكم غالباً ما كانت عدائية.

على سبيل المثال، جاء قانون إيرلندا الخاص بالاعتراف بالهوية الجنسانية لعام 2015 نتاج معركة قانونية استمرت 22 عاماً قامت بها ليديا فوي، طبيبة الأسنان المتقاعدة حالياً، التي رفعت قضية أمام المحكمة العليا الإيرلندية مرة عام 1997 ومرة عام 2007 لكي يجري الاعتراف بها كامرأة. كان ذلك تحدياً شجاعاً للإجراءات القانونية. حصلت ليديا على دعم هيئات حقوقية محلية ودولية، دعت إيرلندا لإنشاء إجراءات اعتراف بالنوع الاجتماعي على أساس رغبة المرأة وحقوق الإنسان وليس عبر عملية جراحية وآراء خبراء. رغم استمرار الضغط، لم يتحقق النجاح إلا عام 2015 بعد تحقيق استفتاء زواج مثليي الجنس ناجح ساحق، مما جعل الحكومة تعترف قانوناً بالنوع الاجتماعي بناءً على الهوية.

في جنوب آسيا، يضم "مجتمع الهجرة" (hijras) من يُحدد ذكر عند الولادة مع امتلاكه لأعضاء جنسية أنثوية. تقليدياً، اعترف بهم منذ زمن بعيد، لكن النشطاء سعوا للحصول على الاعتراف القانوني بالجنس الثالث. وفر الوضع التقليدي لمجتمع الهجرة، والذي يتضمن منح البركات في حفلات الزفاف، بعض الحماية و شيئاً من الاحترام. لكن لم ينظر لهم القانون على أنهم متساوون مع الآخرين، بل اعتبروا مجموعة غريبة وهامشية، وهي ممارسة جاءت بسبب الدساد والقيود، لا الحقوق.

بعد ذلك، قامت المحكمة العليا في نيبال، في حكم كاسح عام 2007، بأمر الحكومة بالاعتراف بفئة الجنس الثالث على أساس "الشعور الذاتي" للفرد. استند الحكم إلى حد كبير على مبادئ يوغياكارتا المصاغة حديثاً والتي تعتبر أول وثيقة تقدم مبادئ دولية تجاه التوجّه الجنسي والهوية الجنسانية وحقوق الإنسان. الناشطون المتسللون بالحكم الصادر عملوا جنباً إلى جنب مع الهيئات الحكومية من أجل إدراج خيار جنس ثالث على استمارات الناخبين (2010)، والتعداد السكاني الاتحادي (2011)، ووثائق الجنسية (2013)، وجوازات السفر (2015).

بشكل مشابه في 2009، دعت المحكمة العليا في باكستان للإقرار بالجنس الثالث، كما أصدر مجلس الوزراء في بنغلاديش عام 2013 مرسوماً يعترف بمجتمع الهجرة كجنس له وضعه القانوني الخاص به. عام 2014، أصدرت المحكمة العليا في الهند حكماً شاملاً للإقرار بالجنس الثالث مؤكدة على "حق كل شخص في اختيار نوعه الاجتماعي". كما دعت إلى إدراج المتحولين والمتحولات في برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية.

ي عدد قليل من البلدان، تثار تساؤلات حول الغرض الفعلي من ذكر الجنس على الوثائق، حيث تقدم نيوزيلندا وأستراليا الخيار لإدراج خيار ثالث للجنس في الوثائق الرسمية هو "غير محدد". كما بدأ البرلمان الهولندي النظر فيما إذا كان على الحكومة تسجيل جنس الشخص على وثائق الهوية الرسمية أم لا.

مسألة كرامة

تضمن العديد من معاهدات حقوق الإنسان حق الشخص في الاعتراف به قانونياً، وهو جزء أساسي من التأكيد على كرامة وقيمة كل شخص؛ إلا أنه حتى في البلدان التي تسمح للناس بتحديد الجنس الذي يريدون، تخضع الإجراءات المطلوبة المتقدمين لمعاملة مهينة ومؤذية.

على سبيل المثال، على المتحولين والمتحولات في أوكرانيا الراغبين في الاعتراف القانوني بهم الخضوع لنقييم نفسي إلزامي لمدة تصل إلى 45 يوماً لتأكيد أو رفض رغبتهن بـ "تغيير الجنس". وقد تتضمن إجراءات مثل التعقيم بالإكراه وعدة فحوصات طبية، التي غالباً ما تتطلب التزاماً زمنياً طويلاً المدى وتتكليف وسفر. لا علاقة لكل ما سبق بالمتطلبات القانونية للإجراءات الخاصة بـ "تغيير الجنس" حيث يكمن هنالك، إضافةً لما سبق، نقييم شخصي مهين عبر لجنة حكومية للتأكد الإضافي من تشخيص "تغيير الجنس" والسماح بالتغيير في الوثائق القانونية. فشلت هذه الإجراءات في احترام الحق في الصحة، كما تُعرض المتحولين والمتحولات إلى معاملة غير إنسانية وتحطّ من قدرهم بشدة.

قالت تينا بـ 38 عاماً، وهي امرأة أوكرانية متحولة لـ "هيومن رايتس ووتش": إنه خلال إقامتها في مؤسسة للصحة النفسية، أجبرها موظفو المؤسسة على الإقامة في جناح الذكور ذي الإجراءات الأمنية المشددة مع قضبان وأبواب معدنية. سُمح لها بالمشي في محيط ساحة قطرها 30 متر مربع فقط لفترة 45 دقيقة كل يوم، كما لم يكن للحمامات أفال وهو ما أشعرها بعدم الأمان. لم يسمح لها الأطباء بتناول الهرمونات الأنثوية أثناء وجودها تحت رعايتها.

قد يبدو واضحاً أنه لا يجب إخضاع الناس لإجراءات طبية غير مرغوب فيها أو غير ضرورية أثناء عملية التعرف على الهوية؛ إلا أنه حتى في البلدان التي تعتبر نفسها تقدمية فيما يتعلق بحقوق المثليين والمثليات وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين والمتحولات، بما فيها بعض الدول الأوروبية الغربية وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، لا يزال المتحولون والمتحولات مجررات على الخضوع لإجراءات مهينة – بما فيها التعقيم – لتغيير نوعهم الاجتماعي على وثائق هوياتهم. تحدّ هذه العواقب السلبية من رغبة الشخص في السعي الجدي إلى الحصول على الاعتراف القانوني بال النوع الاجتماعي؛ وبالتالي تحدّ من قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات الضرورية والعيش بأمان دون عنف أو تمييز كبيرين.